كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير إدارة الأعمال

الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير

Commercial Activity in the Old City of Hebron: Problems and Recommendations for Development

إعداد الطالب

كريم مروان محمد الجعبري

إشراف الدكتور

تيسير عمرو

قدمتْ هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة الخليل

1442هـ / 2020م

إجازة الرسالة

الحركة التجارية في البلدة القديمة الإشكاليات ومقترحات التطوير

إعداد الطالب

كريم مروان محمد الجعبري

إشراف

د. تيسير عمرو

نوقشت هذه الرسالة يوم الإثنين بتاريخ 26/ 2020/10، وأجيزت من أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. تيسير عمرو/ مشرفاً ورئيساً	.....
د. سمير أبو زنيد/ ممتحناً داخلياً	.....
د. وسيم سلطان/ ممتحناً خارجياً	.....

الخليل – فلسطين

1442هـ / 2020م

الإهداء

إلى أبي العزيز على قلبي

إليك أمي نبع المحبة والعطاء

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

إلى زوجتي الغالية .....

إلى أولادي .....

إلى كل الأصدقاء من كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي

إلى كل من ساهم في تعليمي ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى هؤلاء جميعاً أهدي عملي هذا

شكر وتقدير

لا يسعني وقد شارفت على الانتهاء من هذا العمل المتواضع إلا أن أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى الذي اعطاني العزيمة والقوة، وألهمني الصبر في إنجاز هذا العمل.

وأقدم أجمل عبارات الشكر والتقدير والامتنان .... إلى جامعة الخليل ممثلة برئيس مجلس الأمناء الدكتور نبيل الجعبري وعمدائها ورؤساء الأقسام وموظفيها لما لهم من فضل في منحي فرصة استكمال دراستي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الدكتور تيسير عمرو الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهده ونصائحه الى أن خرج الى حيز الوجود.

وأقدم شكري وامتناني للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المشاركة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولما قدموه من إرشادات وتوجيهات أسهمت وساعدت في إتمام وإنجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بالامتنان والشكر الكبير للجنة المحكمين للذين ساعدوني وقدموا لي التسهيلات لتحكيم أدوات هذه الدراسة لتنفيذها.

وختاماً أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى كل من دعم بهذه الدراسة ولو بكلمة أو نصيحة، لهم مني أسمى عبارات الشكر والعرفان، راجياً الله سبحانه وتعالى أن يوفقني في رد بعض من أفضالهم علي.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الحركة التجارية في البلدة القديمة في الخليل، وكذلك الإشكاليات التي تواجه تلك الحركة، كما هدفت الدراسة إلى استخلاص الآليات التي من شانها تطوير الحركة التجارية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكوّن مجتمع الدراسة من التجار والمواطنين في البلدة القديمة في مدينة الخليل، وذوي الاختصاص والقرار بما يتعلق بالحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل، حيث استخدم الباحث عينة عشوائية فاشتملت العينة على 64 من التجار و72 من المواطنين في البدة القديمة من مدينة الخليل، (7) مقابلات غير مهيكلة مع مجموعة من ذوي الاختصاص والقرار، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث استبانة لدراسة الحركة التجارية في البلدة القديمة من حيث واقعها والاشكاليات وسبل تطويرها، وأظهرت النتائج أن واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار والمواطنين بدرجة متدنية، كما أن مستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار والمواطنين جاءت بدرجة كبيرة، وأن أهمية وجود سبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار والمواطنين جاءت بدرجة كبيرة جداً.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر التجار والمواطنين، أي كلما زاد حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة كلما قلت الإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر التجار.

وتبين أن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر التجار، أي كلما زادت حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة كلما قلت مقترحات التطوير من وجهة نظر التجار. بينما تبين أنه لا توجد علاقة بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر المواطنين.

وأظهرت النتائج أن هناك علاقة ايجابية متوسطة بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر التجار، أي كلما زادت إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة زادت مقترحات التطوير من وجهة نظر التجار. بينما لا توجد علاقة بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر المواطنين.

وأظهرت النتائج أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى إلى المغيرات التالية (المستوى التعليمي، الخبرة العملية في مجال العمل، حجم رأس المال).

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث: العمل على تطوير بيئة استثمارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل، وخلق فرص جديدة للاستثمار مثل أسواق استهلاكية في البلدة القديمة تلبي احتياجات المستهلكين مدعومة من قبل مؤسسات المجتمع المحلي بحيث يرافق هذه المشاريع تطوير أعمال حضارية جميلة وقادرة على التأثير على سلوك المستهلك.

Abstract

This research work aims to investigate the reality of the trade flows in the old city of Hebron. The premise is to recognize the national and the historical role played by its markets among the Palestinians. The discussion is broadened to consider strategies that may develop the economic environment for better trade flow. This cross-sectional study employs six structured interviews with key actors representing the policymakers' relevant groups to identify the most influential factors on the trade flow. Data was collected using a sample of 64 merchants and 72 residents in the old city who completed the questionnaire from September 2020 to March 2021. The questionnaire comprises 37 items representing three constructs; the reality, the difficulties, and the proposed strategies to develop trade flow. Respondents were asked to show their views on a five-point Likert scale ranging from very often (6) to never (1). The findings reveal a negative correlation between trade flow and difficulties and a positive correlation between trade flow and the proposed development strategies. Finally, there were no significant differences between participants based on respondents' characteristics as education, experience, or business size.

Therefore, working on developing a friendly investment environment in the old city of Hebron is highly prioritized. Policies to include incentives for shopping in the old city are also recommended; incentives could be subsidized products or special offers during national events. However, the investigation of the impact of continuity of economic and social support on trade flow in Hebron's old city is not included; further research may meet this acquirement.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهداف الدراسة

4.1 أسئلة الدراسة

5.1 فرضيات الدراسة

6.1 أهمية الدراسة

7.1 مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية

8.1 حدود الدراسة

9.1 نموذج الدراسة

10.1 هيكلية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

قسم بروتوكول الخليل الذي تم التوقيع عليه في عام 1997 مدينة الخليل الى منطقتين: "منطقة (H1) والتي تشكل 80% من مساحة المدينة ويسكنها حوالي 115,000 مواطن، تم وضع هذا القسم تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، ومنطقة (H2)، ويسكن فيها حوالي 35,000 فلسطيني وحوالي 500 مستوطن اسرائيلي، بقيت هذه المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية، وقد أعاقت القيود الإسرائيلية المفروضة على منطقة (H2) نقل الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية لجهة تقديم خدماتها للمواطنين القاطنين فيها كباقي المناطق الفلسطينية (حرب ولحلوح، 2017).

وأصبحت مستويات المعيشة في منطقة (H2) أدنى بكثير من مستويات المعيشة في الجزء(H1) من المدينة. حيث كان هناك انخفاض في متوسط الدخل الشهري للأسرة. وألقى تقرير بتسيلم، الصادر في كانون الثاني 2016م الضوء على مزيد من القيود المفروضة وإغلاق المحلات، التجارية في البلدة القديمة من قبل جيش الاحتلال ردًا على الهجمات المزعومة ضد جنوده والمستعمرين الإسرائيليين خلال الأشهر الثالثة الأخيرة من عام 2015م فقد تم إغلاق ما لا يقل عن 20 محلاً تجاريًا بأوامر عسكرية قرب الحرم الإبراهيمي، مما أثر على مستوى الحركة التجارية ومستوى المعيشة في تلك المناطق (بتسيلم، 2016).

وعلى الرغم من المضايقات للسكان الفلسطينيين في البلدة القديمة، ولمنطقة H2 بوجه عام. تمكن عدد من السكان من العودة للسكن في البلدة القديمة بعد أن قامت لجنة إعمار الخليل بدعم من بلدية الخليل ومؤسسات المجتمع المحلي بترميم وتعمير العديد من المنازل المهجورة، وتقديم بعض الحوافز الاقتصادية لأولئك الفلسطينيين الذين ابدوا الاستعداد لتحمل البيئة الطاردة المشار إليها، لقد تمكنت لجنة إعمار الخليل من تعمير نحو 1000منزل في البلدة القديمة مما سمح لنحو 6000 فلسطيني للعودة والانتقال إلى تلك المنطقة، ما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد السكان في البلدة القديمة، بالرغم أن هناك بعض التقديرات تبين انخفاضاً في عدد السكان في البلدة القديمة خلال الأعوام من 2000–2010م، وهذا يؤثر على الحركة التجارية في تلك المنطقة، ولا بد من تشجيع التجارة في تلك المنطقة لدعم صمود السكان (الأرزة وآخرون، 2017).

ركزت الدراسة التي أجرتها لجنة إعادة إعمار الخليل (HRC) (2009) حول الوضع الاقتصادي في عام 2009م على البلدة القديمة بأكملها. حيث تم إغلاق نحو 2320 محلاً تجاريًا. وكانت الأوامر العسكرية قد أغلقت 512 (22%) محلاً تجاريًا خلال الانتفاضة الثانية، وتم إغلاق 1120 (48%) محلاً تجاريًا آخر نتيجة للقيود والإغلاقات وتدهور الوضع في البلدة القديمة، كما أن النشاط التجاري لباقي المحلات التجارية التي تشكل 30% بات محدودًا.

2.1 مشكلة الدراسة:

اشتهرت مدينة الخليل تاريخيا بتجارتها وصناعتها، وكان مركز المدينة مركز جذب لمنطقة جنوب الضفة الغربية، وتمثل البلدة القديمة وشارع الشهداء مركز المدينة، لكن تغير هذا الوضع بعد أن شهد عام 1994 مجزرة الحرم الإبراهيمي التي نفذها الإرهابي الصهيوني غولدشتاين وراح ضحيتها 29 شهيداً وجرح 150 آخرين، خاصةً وأن الجيش الإسرائيلي عمد بعدها إلى معاقبة المواطنين وإغلاق قسم من الشارع علماً بأنه أعيد فتحه بعد بروتوكول الخليل عام1997م، ليعاود إغلاقه بعد الانتفاضة الثانية عام 2000 وبإغلاق شارع الشهداء تم اغلاق مجموعة من الأسواق التي كانت موجودة في المنطقة إما بأوامر عسكرية أو لأسباب قهرية نتيجة صعوبة وصول المتسوقين إلى هذه الأسواق في ظل الحواجز العسكرية التي تحيط بها واعتداءات المستوطنين. فقد بلغ عدد المحلات المغلقة ما يزيد عن 1800 محال تجاريا منها 512 أغلقت بأوامر عسكرية، و يعاني التجار الذين بقيت محلاتهم مفتوحة معاناة كبيرة في المنطقة فهم إذا أرادوا ادخال أو اخراج بضائع يحتاجون إلى اجراء تنسيق من خلال الارتباط العسكري الذي يستمر إلى اسابيع للحصول على التنسيق وفي حال تمت الموافقة من خلال التنسيق يحتاج إلى تنفيذ من قبل الجنود على الحواجز الذين يماطلون كثيراً (حرب ولحلوح، 2017).

وترافق مع ذلك وجود سلسلة طويلة من الاعتداءات والمضايقات والممارسات التي يقوم بها المستوطنون ضد الفلسطينيين ومنها على سبيل المثال لا الحصر الضرب، وإلقاء الحجارة، والرش بمياه الصرف الصحي، وتدمير المحلات التجارية، والسرقة، ومحاولات الدهس، وتسميم آبار المياه أو إحداث ثقوب في خزانات المياه الفلسطينية، في محاولة منهجية من قبل الاحتلال لتدمير الحركة

التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل (الأرزة وآخرون، 2017)، (العويوي والقواسمي، 2018).

وهكذا فإننا نرى بأن مدينة الخليل المعهودة بأسواقها القديمة وحيويتها التجارية التي كانت تعج بالسياح والزوار من كل أنحاء العالم لم تعد كذلك، حيث يعمل الاحتلال على إضعاف الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من خلال المضايقات التي يتم فرضها على التجار تمهيداً للاستيلاء عليها، ومن هنا جاءت اشكالية هذه الدراسة للبحث في الحركة التجارية في البلدة القديمة الإشكاليات ومقترحات التطوير.

3.1 أهداف الدراسة:

إن الهدف العام للدراسة هو دراسة الحركة التجارية في البلدة القديمة الإشكاليات ومقترحات التطوير. ويمكن تقسيمه إلى عدد من الأهداف الفرعية المحددة كما يلي:

1. التعرف على واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل.
2. التعرف على الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل.
3. تطوير مقترحات لتحسين واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل.

4.1 أسئلة الدراسة:

1. ما هو واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل ؟

2. ما هي الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل ؟

3. ما هي السبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل؟

5.1 فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة ولمعرفة واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة، الإشكاليات ومقترحات التطوير، فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى إلى المغيرات التالية (المستوى التعليمي، الخبرة العملية في مجال العمل، حجم رأس المال).

6.1 أهمية الدراسة:

مدينة الخليل هي موطن لما يقرب من 215,450 نسمة، وتبلغ مساحتها 42 كم^2، ما يجعلها ثاني أكبر مدن الضفة الغربية بعد شرقي القدس، وعلى الرغم من أن المدينة نفسها ما تزال واحدة من أكثر المراكز التجارية أهمية في فلسطين، فقد انتقل هذا النشاط خارج البلدة القديمة، التي أصبحت اليوم تتسم بالمحلات التجارية والشركات التجارية المغلقة، والمنازل والشوارع الخالية، والتواجد الدائم لجيش الاحتلال والمستعمرين. وتشير بعض المعطيات إلى أن مساحة البلدة القديمة تبلغ كيلومتر مربع واحد، فيما بلغ عدد سكانها 6500 نسمة، وكما هو معروف فإن البلدة القديمة تعتبر جزء من منطقة (H2). (الأرزة وآخرون، 2017).

وعليه، فأهمية هذه الدراسة تكمن في تسليط الضوء على الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل لاستعادة الدور الذي تلعبه التجارة في تعزيز التنمية وتعزيز صمود المواطنين في البلد القديمة، والحد من الفقر والبطالة، ودفع الحركة التجارية إلى الأمام زيادة الفرص الاستثمارية ذات العلاقة بهذا المجال.

وفي هذا السياق حرصت الدراسة على تناول وإظهار دور المؤسسات في دعم البلدة القديمة في مدينة الخليل من خلال توفير سبل الصمود في وجه الاحتلال الذي يسعى إلى خلق بيئة طاردة للفلسطينيين عبر افتقار البلدة القديمة من مرافق البنية التحتية وكذلك عبر محاربة التجارة والحد من النشاط التجاري في تلك المنطقة.

7.1 مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية:

الحركة التجارية: هي نشاط يتم من خلاله تبادل للسلع والخدمات في المجتمع، وهذا يرتبط كما هو معروف بعملية الإنتاج التي تؤثر وتتأثر بالموارد الطبيعية والبيئة الموجودة (غضبان، 2016).

الإشكاليات: يعرفها الباحث بأنها العوامل التي تحد من تطور الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل.

المقترحات: يعرفها الباحث بأنها الطرق والأساليب التي يجب على الهيئات المحلية والحكومية اتباعها من أجل دعم وتطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل.

8.1 حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: الحركة التجارية في البلدة القديمة الإشكاليات ومقترحات التطوير

الحدود البشرية: أصحاب المحال التجارية في البلدة القديمة والمؤسسات الحكومية والأهلية الداعمة.

الحدود المكانية: مدينة الخليل بالتركيز على البلدة القديمة.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفترة الزمنية 2019/9/1-2020/4/1م.

9.1 نموذج الدراسة

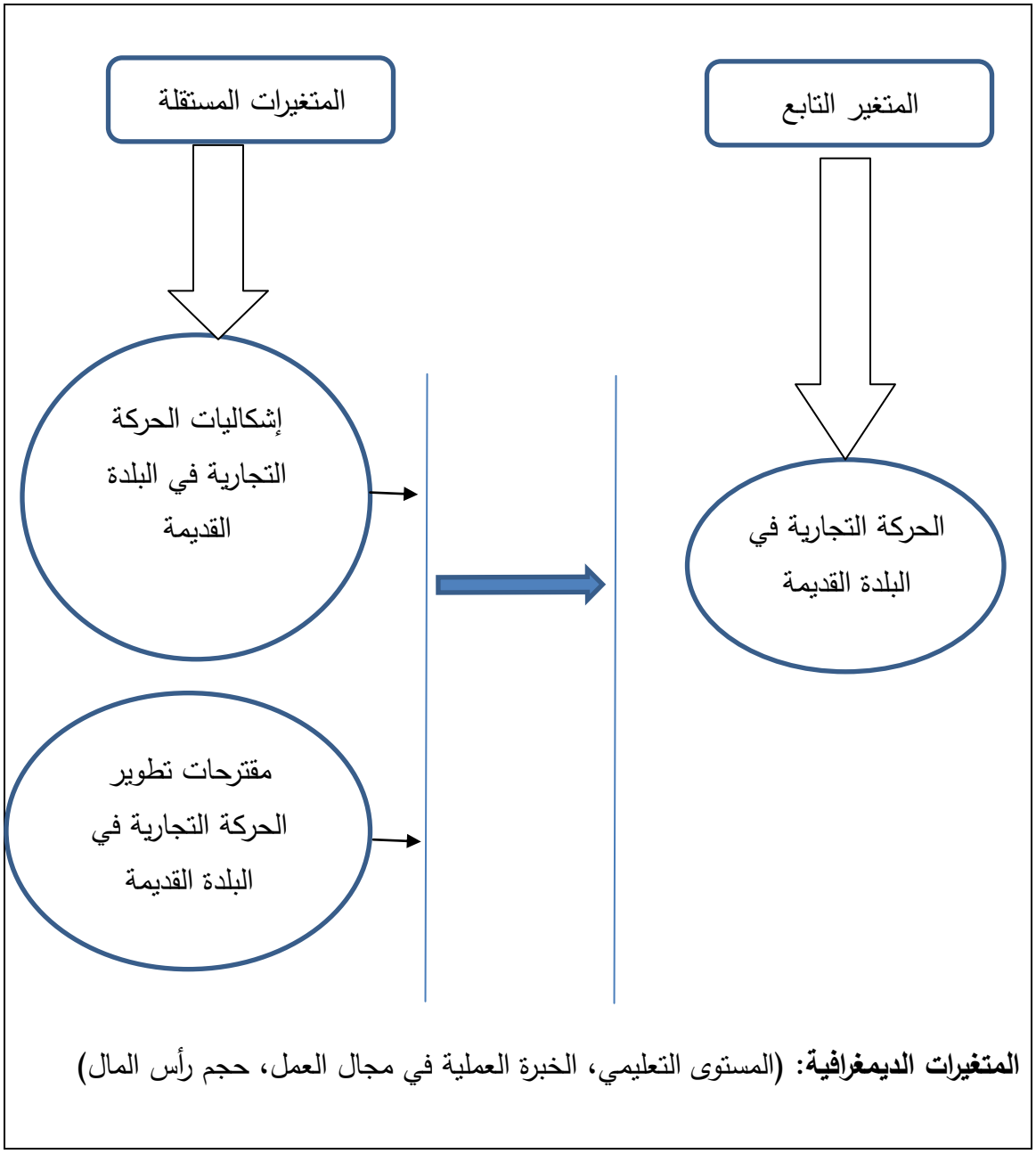

المتغيرات الديمغرافية: (المستوى التعليمي، الخبرة العملية في مجال العمل، حجم رأس المال)

10.1 هيكلية الدراسة

تكوَنت هذه الدراسة من خمسة فصول رُتِبت على النحو التالي:

- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

وفيه مقدمة لهذه الدراسة، ومشكلتها، أهميتها، أهدافها، أسئلتها، فرضياتها، ومصطلحات الدراسة، ومتغيراتها، وحدودها، وهيكلية الدراسة.

- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل محورين أساسيين هما المدخل النظري والدراسات السابقة وهي مقسمة إلى عربية وأخرى أجنبية.

- الفصل الثالث: منهجية الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً شاملاً لمنهجية الدراسة، والأدوات، والمجتمع والعينة، ومدى اختبار صدق وثبات أدوات الدراسة، وإجراءات جمع وتحليل البيانات، وأخيراً متغيرات الدراسة.

- الفصل الرابع: نتائج الدراسة.

احتوى هذا الفصل تحليل نتائج بيانات أدوات الدراسة.

- الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

تناول هذا الفصل ملخصاً لنتائج الدراسة ومناقشتها، كما اشتمل هذا الفصل على التوصيات التي انبثقت عن النتائج التي تم التوصل إليها.

وأخيراً أُضيف إلى هذه الفصول قائمة بأهم المراجع ذات الصلة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المدخل النظري

1.1.2 التخطيط الاستراتيجي للسياسات التجارية

2.1.2 إضاءات على تجربة الخليل

2.2 الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري

1.2 المدخل النظري

كانت البلدة القديمة في الخليل في وقت ما منطقة تجارية مزدحمة تقدم خدماتها ليس فقط للسكان والتجار المحليين، بل وكذلك لبقية أنحاء فلسطين، وخارج حدود فلسطين. كما كانت مدينة الخليل وجهة سياحية لكثير من الأشخاص، وأدت القيود المتزايدة إلى تدهور السياحة والأعمال، خاصة للمحلات التجارية الواقعة في محيط الحرم الإبراهيمي الذي كان بمثابة المصدر الرئيس للجذب السياحي (الأرزة وآخرون، 2017).

كما هو معلوم فإنه يمكن أن تنشأ التجارة عندما يتم استيراد منتجات اكثر كفاءة وأقل تكلفة كبديل للمنتجات المحلية الأقل كفاءة وأعلى تكلفة، رغم أن ذلك غير مرحب به إلا أنه قد ينطوي على تحقيق بعض المكاسب على الصعيد الإنتاجي كونه قد يوفر فرصة لإعادة استغلال الموارد في صناعات أخرى تحظى بميزة نسبية، ناهيك عن أن تخفيض الرسوم الجمركية من شأنه ان يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع المستوردة ما يزيد الطلب عليها، وهذا بمجمله يؤدي إلى خلق وتعزيز التجارة وربما يزيد من الرفاه والمكاسب على الصعيد الاستهلاكي بسبب حصول المستهلكين على السلع بأسعار أرخص من ذي قبل، ويتيح المجال للادخار الفردي ويساهم في استثمارات محلية جديدة (مركز التجارة الفلسطيني، 2014).

وفي أعقاب احتلال إسرائيل لكلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة وقعت التجارة الخارجية الفلسطينية تحت تأثير التبعية القسرية للاقتصاد الإسرائيلي، مثلها مثل العمالة الفلسطينية التي تشوهت طبيعتها ووجهتها لتأثرها بإلحاق أراضي وسكان هاتين المنطقتين بإسرائيل ما حرم اقتصادهما الوطني وقطاعاته الانتاجية من العمالة المناسبة كماً ونوعاً(حلس، 2019)، وهكذا فقد انسحب هذا التأثير السلبي على التجارة الخارجية الفلسطينية التي غدت تحت هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، وقد استمر ذلك مع الأسف وإن بصورة أقل بشكل طفيف بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (1994) وتمظهر ذلك في عدة أبعاد لعل أهمها مشاركة إسرائيل نفس التعرفة الجمركية على الواردات من العالم الخارجي والتحكم بمدى تدفق البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الفلسطينية كماً ونوعاً جنباً إلى جنب مع استمرار القيود الإسرائيلية على الحركة التجارية الفلسطينية سواء أكانت جمركية أم غير جمركية فضلاً عن الإغلاقات المتكررة للمنافذ الحدودية وهو الأمر الذي أدى بمجمله إلى تقييد تدفق البضائع الفلسطينية إلى العالم الخارجي لحد كبير حيث بقي ما يقارب الـ 90% من التجارة الفلسطينية (الصادرات والواردات) مع إسرائيل (أبو جامع، 2005).

وقد تكرس ذلك مع الأسف بفعل اتفاقية باريس الاقتصادية (1994) التي أريد لها تنظيم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي خلال المرحلة الانتقالية، وشمل ذلك العلاقات النقدية والمالية، بالإضافة لقضايا التأمين، والعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، ووضعت قواعد لبعض الأنشطة الاقتصادية أهمها الزراعة، والصناعة، والسياحة ما بين الجانبين ونصت أيضا على آلية ترتيب الشؤون الإدارية الداخلية للسلطة الفلسطينية وقد أعطت الاتفاقية الحق للسلطة الفلسطينية في تحديد الضرائب المباشرة وغير المباشرة، في رسم سياسة

ضريبية مباشرة ومستقلة فيما يخص ضريبة دخل الأفراد والشركات وضرائب الملكية، بالإضافة إلى استرجاع (75%) من ضرائب الدخل التي تخصم على العاملين في إسرائيل، و(100%) من ضريبة دخل العاملين الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية والمحصلة من قبل الجانب الإسرائيلي، وهو الأمر الذي حمل السلطة الفلسطينية على الاعتقاد بأن ذلك الخطوة على طريق تحقيق السيادة، ولكن الوقائع أثبتت بأن ذلك لم يكن صحيحاً وبالتالي بقيت التجارة الداخلية مقيدة (النتشة، 2013).

كما أن التجارة الداخلية والتي لم تكن معزولة عن التجارة الخارجية ولا عن الاتفاقيات الاقتصادية تأثرت هي الأخرى بشكل كبير أيضاً، حيث انخفض مستوى الاستثمار المحلي في مختلف المجالات التجارية والصناعية إلى أدنى مستوياته في الفترة الأخيرة ما تفاقم الأزمة تصاعد سياسات الاستهداف الاسرائيلي لمختلف مقومات الوجود الفلسطيني فاستهدفت المحلات التجارية والمؤسسات العامة والخاصة وقطعت الطرق وأصبحت حركة التنقل تتم بصعوبة بين مختلف المدن والمحافظات الفلسطينية نتيجة للحواجز الإسرائيلية، حيث وقع ضرر كبير عانى قطاع التجارة كبقية القطاعات الاقتصادية وهو الأمر الذي شكل عائقاً أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وقطاع التجارة الفلسطينية بشكل خاص(بكدار، 2008)

1.1.2 التخطيط الاستراتيجي للسياسات التجارية:

التخطيط الاستراتيجي للسياسات التجارية يقتضي بلورة المصالح الاستراتيجية الاقتصادية للدولة في ظل التحديات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لضمان الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة، وتوجيه التجارة الداخلية والخارجية نحو تعزيز النمو والازدهار الاقتصادي،

ويتأثر التخطيط الاستراتيجي للسياسات التجارية بعوامل عدة تؤثر بدورها على شكل السياسات التجارية ومضمونها وهي كالتالي (العجلة، 2014):

1. مستوى التنمية الاقتصادية :

يعد مستوى وشكل التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تحدد السياسات التجارية وطبيعتها، لأن بلوغ مرحلة متقدمة من التنمية الاقتصادية يساعد على وضع سياسة تجارية أكثر مرونة كونه يعكس طبيعة ومدى تطور القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومي، وهل أنها قد نمت ووصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور التكنولوجي الذي تستطيع من خلاله المنافسة في الأسواق العالمية، أم أن الحال عكس ذلك وأن القاعدة التكنولوجية بقيت متخلفة أي أن كل حالة من هاتين الحالتين تقتضي سياسات تجارية مختلفة فمثلاً عندما تكون القاعدة الانتاجية ضعيفة أو متخلفة فإن المطلوب يكون سياسة حمائية للصناعات، لأن هذه الصناعات تكون في بداية مراحلها الأولى وهي بحاجة إلى الدعم خاصة لأنها لا تتمتع بميزة نسبية في مجال التبادل الدولي.

2. الظروف والأوضاع الاقتصادية:

تلعب الظروف والأوضاع الاقتصادية للدولة دوراً هاماً وحيوياً في صياغة شكل ومضمون السياسات التجارية، ومن هنا التأكيد بأنه تحقيق الأهداف التي تسعى لها الدولة، يتطلب لدى وضع السياسات التجارية دراسة مفصلة عن الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة من جميع

الجوانب، لمعرفة التأثير المتبادل بين هذه السياسات وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لضمان أن يكون هذا التأثير إيجابياً من واحدهما على الآخر.

3. وفرة أو ندرة عوامل الانتاج:

إن وفرة عوامل الانتاج وطبيعتها وحجمها سواء تعلق ذلك بالعمالة ومدى مهاراتها أو الأرض ومواردها الطبيعية له دور مهم في رسم السياسات التجارية حيث إن طبيعة هذه الموارد تحدد نوع السياسة التي ستسير عليها الدولة.

4. حجم ونطاق السوق الداخلي:

السوق الداخلي (المحلي) له دور مهم جداً عند صياغة ورسم السياسات التجارية، لأن تشجيع الانتاج المحلي ليحل مجل الواردات إنما يعتمد إلى حد كبير على طبيعة الطلب الداخلي ومدى مرونته لأي تقلبات في مستوى الأسعار، فمثلاً إذا كان الهدف هو تشجيع الصادرات فلا بد عندئذٍ من مراعاة القدرة الانتاجية ومقابلتها مع الطلب الداخلي على المنتجات المختلفة لكي لا يرتفع السعر المحلي بصورة كبيرة في حالة عدم كفاية القدرة الانتاجية على تغطية الطلب الداخلي.

2.1.2 مدينة الخليل:

تقع مدينة الخليل على هضبة تخترقها أودية، وترتفع عن سطح البحر 940م، يصل إليها طريق رئيسي يربطها بمدينة بيت لحم والقدس، وطرق فرعية تصلها بالمدن والقرى الأخرى في محافظة الخليل، تقع على بعد 33 كم إلى الجنوب من بيت المقدس، وعلى بعد 25 كم عن مدينة بيت لحم من الناحية الجنوبية، تبين أن مساحة محافظة الخليل تبلغ 1040.4 كم^2 ،وأن نفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية في الخليل يبلغ 286.310 كم^2 (حماد والقيسي، 2019).

تعتبر البلدة القديمة في مدينة الخليل منطقة حضرية تتأثر بصورة بالغة بسبب القيود المفروضة على التنقل. هذه المنطقة مفصولة عن باقي المدينة بواسطة 122 معيق حركة، إضافة إلى أن وصول الفلسطينيين بالسيارات، ومشيا على الأقدام في بعض الحالات، ما زال محظورا في شوارع معينة، ونتيجة لذلك، لم يتمكن آلاف الفلسطينيين الذين تركوا هذه المنطقة في السنوات السابقة من العودة إليها؛ وما زالت مئات المحلات والمصالح التجارية مغلقة فيها؛ وما يزال العديد من أولئك الذين ظلوا يعيشون في المنطقة يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات الرئيسية (تقرير الأمم المتحدة، 2011).

منذ أن احتلت مدينة الخليل عام 1967 من قبل الجيش الإسرائيلي، توالت محاولات الاستيطان داخل المدينة، وسعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على دعم فكرة إقامة حي يهودي داخل البلدة القديمة، مما أسفر عن إنشاء بؤر استيطانية يهودية في قلب المدينة القديمة. فقد عمل الاحتلال على تفريغها من السكان العرب على مدى سنوات عديدة، تارة بالمحاصرة ومنع التجول وتارة بالتجويع. وقد أدت هذه الممارسات إلى تهجير عدد كبير من السكان، مع بدايات محاولات

الاستيطان اليهودي في البلدة القديمة بالخليل، سعت مؤسسات المدينة للتصدي لها وحماية البلدة القديمة ودعم صمود سكانها. فقد عمل المجلس البلدي المنتخب عام 1976 على ترميم بعض القناطر وتوفير خدمات البنية التحتية إلى أن تم حل المجلس البلدي عام 1983 .بعدها تولت المؤسسات الوطنية الأخرى في المدينة متابعة هذه المهمة، وعلى رأس تلك المؤسسات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل، حتى تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 ،حيث عملت كل من بلدية الخليل، وزارة الأوقاف، ورابطة الجامعيين على ترميم العديد من المباني والقناطر في البلدة القديمة .ومع تصاعد التحدي الإستيطاني داخل البلدة القديمة، والرغبة من الجانب الفلسطيني بزيادة التواجد السكاني فيها والإسراع في عملية إحياء البلدة القديمة، فقد أصدر الرئيس عرفات عام 1996 قرارا بتشكيل "لجنة إعمار الخليل"، تضم بين أعضائها عددا من الوزراء والوكلاء وأعضاء في المجلس التشريعي ورئيس البلدية وعدد من مدراء العموم في وزارات ومؤسسات مختلفة (عوض، 2008).

3.1.2 إضاءات على تجربة الخليل

أ) فيما يتعلق بلجنة اعمار البلدة القديمة

تم تشكيل فريق عمل من داخل المكتب الهندسي للجنة إعمار الخليل، وتم تعزيزه بمستشار قانوني وتم وضع آلية لحل المشاكل التي قد تواجهها من قبيل:

1. مشكلة تفتت الملكية، ووجود بعض الأملاك الوقفية: وقد تم اتباع منهجية للتغلب على ذلك، وهي أن يتولى المستشار القانوني للجنة دعوة المالكين، أو مستخدمي المبنى، أو من يمثلهم لإنجاز كافة الاجراءات القانونية ولا يتم الشروع في العمل إلا بعد استكمال هذه الاجراءات، بعد اطلاع المالكين على سياسية اللجنة وأهداف الترميم وإطلاعهم على التقسيمات الجديدة المقترحة للمباني وتوضيح الهدف منها، ويتم ترك الخيار للمالكين بإشغال أحدهم للمبنى أو تأجيره لمدة خمس سنوات بأجرة رمزية مع إعطاء الحق للجنة بإعادة تأجيره، ويتم الاكتفاء في إنجاز عقود عقود الايجار بتوقيع الغالبية البسيطة من المالكين على العقد.
2. مشكلة ضمان اشغال المباني بعد الترميم: تم توقيع المستفيدين من عملية الترميم على تعهد عدلي بإشغال المبنى، وتتم زيارة المبنى من فترة إلى أخرى للتأكد من استمرار السكان في إشغالها، تتم المتابعة من خلال المستشار القانوني، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتعاون مع أجهزة السلطة.
3. مشكلة تدخل المالكين: وتم التغلب عليها من خلال توقيعهم المسبق على تعهد بعدم التدخل، وذلك لضمان نجاح العمل بمهنية كاملة.

4. مشكلة الأوامر العسكرية وجرى التغلب عليها من خلال عدم الإقرار بها، وحث العمال على الاستمرار في العمل، وتعويض المتضررين، ومخاطبة جهات كثيرة لطرح الموضوع وعلى أعلى المستويات مع الجانب الإسرائيلي (القواسمي وجحشن، 1999).

ب) العوامل التي ساهمت في نجاح تجربة الخليل

في محاولة للتعرف على أسباب نجاح وتميز تجربة الخليل في انشاء لجنة الإعمار فإنه يمكن تحديد العوامل التي ساهمت في إنجاح هذه التجربة على النحو التالي:

1. التوعية والإرشاد والبحث الاجتماعي والاهتمام بالإنسان.
2. التخطيط الشامل للبلدة القديمة، حيث بدأت بإنجاز مخطط (Master Plan).
3. التعامل مباشرة مع الواقع والتعرف على المشاكل واقتراح حلول مبنية على هذا الواقع وليس على نظريات ودراسات بعيدة عن الواقع.
4. الفهم الواضح لاحتياجات السكن المعاصر وإدراك طبيعة البيوت التقليدية القديمة والتعامل معها بحساسية مما ساهم في وضع حلول مناسبة تعطي الأولوية لتوفير احتياجات السكان وإحياء التراث باستعماله وليس تجميده والنظر إليه.
5. الأهداف الواضحة والمحددة وسرعة المباشرة في التنفيذ.
6. تضافر الجهود وتوحيدها في إطار واحد والتعاون بين مختلف الجهات والهيئات وقبل كل شيء تعاون السكان ومشاركتهم الفاعلة.
7. وضع الآليات المناسبة لتصنيف وحل المشاكل التي قد تواجه إعادة الإعمار.

8. توفر الدعم الحكومي والمادي.

9. كون الجهة التي تقوم بأعمال الترميم هي هيئة مستقلة منفصلة إداريا عن البلدية وتحظى بدعم رسمي وجماهيري(أبو غالي، 2013).

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة سمور (2013) بعنوان: أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني

تناولت الدراسة دور وأهمية السياسات التجارية في التنمية الاقتصادية، على اعتبار أنها أي السياسات التجارية من الركائز الأساسية لتطور الاقتصاد القومي وهدفت الدراسة للتعرف على السياسات التجارية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية خلال (1994-2012) من خلال دراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني، وطبيعة التجارة الخارجية الفلسطينية، وكذلك طبيعة القطاع الصناعي الذي يحدد إلى جدٍ كبير ملامح وخيارات السياسات التجارية، وخلص الباحث لبعض النتائج أهمها أن السلطة الفلسطينية كان لديها قصور في السياسات التجارية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، ووقعت تحت تأثير سياسة الحرية التجارية خاصة فيما يتعلق بالاستيراد دون مراعاة للصناعات الناشئة في ظل الخصوصية الفلسطينية، مما أدى إلى خروج العديد من الصناعات المحلية من السوق لعدم القدرة على منافسة السلع المستوردة وتفاقم العجز في الميزان التجاري الذي بلغ 3471 مليون دولار لعام 2012.

دراسة النتشة (2013) بعنوان: سبل زيادة حجم وتنويع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة وتقليص الاعتماد على الواردات المعاد تصديرها من إسرائيل

تبحث هذه الدراسة في الأسباب التي تدفع بالمستورد الفلسطيني إلى التوجه للاستيراد عبر وسيط إسرائيلي وبشكل غير مباشر من الأسواق الدولية، عوضا عن الاستيراد المباشر دون وسيط. بالإضافة لتوضيح النتائج المالية والاقتصادية المترتبة على اعتماد السوق الفلسطيني بشكل رئيس

على السوق الإسرائيلي، في محاولة لتقدير قيمة الخسارة الناجمة عن ذلك والتي تتكبدها خزينة السلطة الفلسطينية وتطرح الدراسة في هذا الشأن بعض المقترحات لتشجيع المستورد الفلسطيني على الاستيراد مباشرة من الدول المنتجة، وخلصت الدراسة إلى أن أبرز الأسباب التي تدفع بالمستورد الفلسطيني للاعتماد على السوق الإسرائيلي تتمحور حول صعوبة العوائق غير الجمركية التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على المستورد الفلسطيني، وعدم وجود منطقة جمركية فلسطينية مستقلة عن الجانب الإسرائيلي، مما يرفع من تكلفة عملية الاستيراد، ويزيد من تعرض السلع المستوردة للتلف والسرقة. ورغم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية من خلال الوزارات والمؤسسات الحكومية، لتحسين وضع الاقتصاد الفلسطيني والتجارة الخارجية، والتقدم الواضح في مجال التحصيل الضريبي، إلا أنها لم تستطع حتى سنة 2013 الاستقلال عن الجانب الإسرائيلي، والحد من تبعات الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات المبرمة.

دراسة الجعفري وداوود (2011) بعنوان: إعادة بناء قطاع التجارة الخارجية لتحقيق الانتعاش وتكوين الدول الفلسطينية

هدفت هذه الدراسة لتحليل آليات إعادة بناء التجارة الفلسطينية لتحقيق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي في الدولة الفلسطينية، وركزت الدراسة على أهمية تنشيط التجارة داخل الصناعات المحلية مقابل التجارة بين الصناعات، ويعتبر التصدير السلعي للأسواق الإقليمية والدولية الأساس الذي يشكل قاعدة للانعتاق من استغلال إسرائيل لعوامل الانتاج الفلسطينية، الأرض، العمالة ورأس المال، التي باتت تستخدم بأكثر من أي وقت مضى في تشغيل الاقتصاد الاسرائيلي؛ لذلك لابد من

إعادة النظر في دور التجارة الفلسطينية في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل.

وخلصت الدراسة على ضرورة اتباع سياسات وطنية سليمة، يمكن البدء بتنفيذها على طريق إنعاش الاقتصاد الفلسطيني كأساس لبناء دولة تعتمد على القدرات الذاتية، بعد أن عانى الاقتصاد الفلسطيني من الارتهان للسياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية وتوجيهات الجهات الدولية.

دراسة جاسم (2010) بعنوان: البنية التحتية لمدينة النجف الأشرف القديمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحركة التجارية في مدينة النجف الأشرف وقد تبين أن مدينة النجف القديمة التي هي المنطقة المركزية تنمو بسرعة وقد توسعت المنطقة التجارية بدرجة كبيرة، كما أظهرت الدراسة أهمية الوظيفة التجارية حيث تأتي من عدة اعتبارات منها استقطابها جزءً مهماً من العاملين في المدينة، كما تشكل مركز جذب للسكان، واكدت الدراسة على أهمية النشاط التجاري في الوقت الحاضر لتزايد عدد السكان وارتفاع القدرة الشرائية وزيادة عدد الوافدين من الزوار لأغراض دينية واجتماعية.

دراسة الأسكوا (2009) بعنوان: تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الأسكوا

تناولت الدراسة تقييم أثر السياسة التجارية على الأداء الاقتصادي في بلدان الأسكوا، ولا سيما مساهمتها في تعزيز التجارة والنمو، ولتزويد واضعي السياسات التجارية بما يلزم من أدوات متصلة بالسياسات التجارية، وكذلك دعم الجهود لإيجاد التوازن بين التجارة والأداء الاقتصادي، وحددت

الدراسة النموذج القياسي لقياس أثر السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي من خلال المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة، الاستثمار وفرص العمل، وتوطين التكنولوجيا، وبينت الدراسة أن هذه المتغيرات لها تأثير معنوي على الأداء الاقتصادي، وأوصت بضرورة تطوير السياسات من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه القطاعات.

دراسة زعرب (2005) بعنوان: التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية

هدفت هذه الدراسة لمعرفة واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، والتعرف على طبيعة وحركة التجارة الخارجية للاقتصاد الفلسطيني، وإبراز الخلل الواضح في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني وكشف عمق الارتباط الإسرائيلي، ودراسة المشاكل والمعيقات لتطوير الميزان التجاري في اتجاه التجارة الخارجية، وطبيعة السياسات التجارية التي قامت بها السلطة الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: ضيق قاعدة الصادرات في تغطية الواردات مما أدى إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وأن السياسات التجارية التي قامت بها السلطة الفلسطينية لم تساعد على توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات.

دراسة ابو جامع (2005) بعنوان: أداء التجارة الفلسطينية الخارجية المنظورة مقارنةً بكل من مصر والأردن وسوريا للفترة 1968-2000

تقِّيم هذه الدراسة أداء التجارة السلعية الفلسطينية الخارجية خلال العقود الثلاثة الماضية. وباتباع طريقة لعرض الصادرات تستقصي هذه الدراسة اثر كل من النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي

الإجمالي، ومعامل التنافسية، ممثلاً بمعدل صرف العملة المحلية الحقيقي، وحجم الاستثمارات الكلية على معدل التبادل التجاري الخارجي. كما تستخدم هذه الدراسة طريقة ترابيع البيانات القياسية بإجراء التأثيرات الثابتة(analysis panel effects–fixed) لإبراز التفاوت في هذا الأداء بين الحالة الفلسطينية والتجارة السلعية الخارجية لعدد من البلدان العربية المجاورة وهي مصر والأردن وسوريا. تشير نتائج التحليل العملية لإجراء التأثيرات الثابتة إلى انخفاض معنوي في الصادرات الفلسطينية، وذلك تحت تأثير التكامل الاقتصادي الإجباري مع إسرائيل. و بينما بشكل عام يظهر التحليل القياسي ضعف تأثير النمو في النشاط الاقتصادي على القدرة التصديرية للبلدان الأربعة، فإنه بشكلٍ مميز تُظهر الدراسة التأثر السلبي لمعدل التبادل التجاري الفلسطيني بالنمو في النشاط الاقتصادي. وفي الوقت الذي تؤثر فيه الاستثمارات بشكل معنوي على معدل التبادل التجاري في كل من مصر وسوريا بشكل واضح، فقد كان هذا التأثر بحجم الاستثمارات الكلية هامشياً في الحالة الفلسطينية، وذلك في غياب سياسات اقتصادية مستقلة.

دراسة زروق (2002) بعنوان: واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور سياسات التجارة الخارجية للدول العربية في تفعيل مشاركة اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي؛ لاستغلال الفرص التي تهيئها البيئة التجارية العالمية من جراء تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ودور سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية في إحداث مشاركة فاعلة للاقتصاديات العربية، وتناولت الدراسة المفاهيم المتعلقة بخيارات السياسات التجارية بين الحماية والحرية والسمات الرئيسية للسياسات التجارية العربية وتحليل أداء التجارة الخارجية وفق

البيانات الاحصائية، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي: سياسات الحرية التجارية تعمل على النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وأوصت الدراسة بحث الدول العربية على انتهاج خيارات السياسات التجارية ذات التوجه إلى الخارج وإضفاء الشفافية والثبات على هذه السياسات لزيادة الكفاءة الانتاجية في التصدير والمنافسة، وتقليص الاعتماد على الرسوم الجمركية كمورد ريس من موارد الخزينة العامة، وإيجاد بدائل ضريبية على القطاعات الإنتاجية والخدمية.

3.2 التعليق على الدراسات السابقة:

تمحور الدراسات السابقة حول الحركة التجارية فقد تم تناول دراسات محلية مثل دراسة سمور (2013)، ودراسة النتشة (2013)، ودراسة الجعفري وداوود (2011)، وهناك دراسات طبقت على مجتمعات أخرى غير المجتمع الفلسطيني مثل دراسة جاسم (2010)،

توصلت دراسة سمور (2013) إلى أن السلطة الفلسطينية لديها قصور في السياسات التجارية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، كما توصلت دراسة النتشة (2013) أن أبرز الأسباب التي تدفع بالمستورد الفلسطيني للاعتماد على السوق الإسرائيلي تتمحور حول العوائق غير الجمركية التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على المستورد الفلسطيني، وعدم وجود منطقة جمركية فلسطينية مستقلة عن الجانب الإسرائيلي، مما يرفع من تكلفة عملية الاستيراد، ويزيد من تعرض السلع المستوردة للتلف والسرقة. كما أظهرت دراسة الجعفري وداوود (2011) ضرورة اتباع سياسات وطنية سليمة، يمكن البدء بتنفيذها على طريق إنعاش الاقتصاد الفلسطيني كأساس لبناء دولة تعتمد على القدرات الذاتية، بعد أن عانى الاقتصاد الفلسطيني من الارتهان للسياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية وتوجيهات الجهات الدولية. أما دراسة جاسم (2010) أظهرت أهمية الوظيفة التجارية حيث تأتي من عدة اعتبارات منها استقطابها جزءً مهماً من العاملين في المدينة، كما تشكل مركز جذب للسكان، واكت الدراسة على أهمية النشاط التجاري في الوقت الحاضر لتزايد عدد السكات وارتفاع القدرة الشرائية وزيادة عدد الوافدين من الزوار لأغراض دينية واجتماعية، أما دراسة الأسكوا (2009) بينت أن السياسات التجارية لها تأثير معنوي على الأداء الاقتصادي، ودراسة زعرب (2005) خلصت إلى نتائج أهمها: ضيق قاعدة الصادرات في تغطية الواردات مما أدى إلى تبعية الاقتصاد

الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وأن السياسات التجارية التي قامت بها السلطة الفلسطينية لم تساعد على توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية، ودراسة ابو جامع (2005) تشير إلى ضعف تأثير النمو في النشاط الاقتصادي على القدرة التصديرية للبلدان الأربعة (فلسطين، ومصر، وسوريا، والأردن)، ودراسة زروق (2002) أظهرت أن سياسات الحرية التجارية تعمل على النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 منهج الدراسة

3.2 مجتمع الدراسة

3.3 عينة الدراسة

4.3 أدوات الدراسة:

3.5 إجراءات الدراسة

3.6 الأساليب الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً كاملاً للطريقة والإجراءات التي تم اتباعها في الدراسة، بداية بتحديد المنهج الذي تم اتباعه، ووصف وتعريف مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى الأدوات التي تم استخدامها، كما يتضمن المعالجات الإحصائية التي استخدمت للإجابة عن أسئلة الدراسة.

3.1 منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي، نظراً لملائمته لأغراض الدراسة، حيث أنّه يهتم بجمع البيانات ووصفها كما هي بالواقع، وقد تمّ جمع البيانات حول واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير عن طريق توزيع استبانتين في البلدة القديمة من مدينة الخليل، واحدة للتجار وأخرى للمواطنين وتم تحليل البيانات بالطرق الاحصائية المناسبة.

3.2 مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من كلٍ من التجار والمواطنين في البلدة القديمة في مدينة الخليل، كما أجرى الباحث (6) مقابلات غير مهيكلة مع مجموعة من ذوي الاختصاص والمهتمين بالحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل.

3.3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من بين مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية ولكن بعناية توخى الباحث فيها تمثيل اهتمامات وآراء مجتمع الدراسة بشكل ممتاز، حيث تم توزيع (100) استبيان على التجار وكذلك (100) استبيان على المواطنين، فكانت الاستبانات الصالحة للتحليل (64) استبيان للتجار، و(72) استبيان للمواطنين، فاشتملت العينة على 64 من التجار و72 من المواطنين في البدة القديمة من مدينة الخليل، والجدول (1) و(2) يوضحان بعضاً من خصائص العينة.

جدول (1): الخصائص الديموغرافية لعينة التجار

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
المستوى التعليمي	ماجستير فأعلى	13	20.3%
	بكالوريوس	26	40.6%
	دبلوم فاقل	25	39.1%
	المجموع	**64**	**100.0**
الخبرة العملية في مجال العمل	أقل من (5 سنوات)	9	14.1%
	بين (5- 9)	23	35.9%
	بين (10- 14)	12	18.8%
	بين (15- 19)	12	18.8%
	أكثر من 19 سنة	8	12.5%
	المجموع	**64**	**100.0**
حجم رأس المال	5000 دينار فأقل	26	40.6%
	5001-10000 دينار	23	35.9%
	أكثر من 10000	15	23.4%
	المجموع	**64**	**100.0**

جدول (2): الخصائص الديموغرافية لعينة المواطنين

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
المستوى التعليمي	ماجستير فأعلى	9	12.5%
	بكالوريوس	22	30.6%
	دبلوم فاقل	41	56.9%
	المجموع	**72**	**100.0**

4.3 أدوات الدراسة:

استخدم الباحث المقابلات غير المهيكلة مع مجموعة من ذوي الاختصاص والمهتمين بشكل يغني ويكمل الصورة التي توخاها من وراء تطويره للاستبانتين المشار إليهما آنفاً في مجتمع الدراسة هادفاً من وراء ذلك إلى مقاطعة مخرجات هاتين الأداتين أي المقابلات غير المهيكلة من جانب والاستبانتين المشار إليها آنفاً من جانب آخر وصولاً إلى معرفة واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة من مدينة الخليل والإشكاليات ومقترحات التطوير بشكل أفضل، وفي هذا السياق تم أيضاً مراجعة عدد من الأبحاث والدراسات ذات العلاقة فضلاً عن تطبيق نفس الاستبانة تارةً على التجار وتارةً أخرى على المواطنين وهو الأمر الذي أدى إلى تعزيز الثقة بمخرجات هاتين الأداتين لجهة معرفة حقيقة عناصر هذه الدراسة والمتمثلة في واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة الإشكاليات ومقترحات تطوير الحركة التجارية.

وصف الاستبانة

طوّر الباحث استبانة لقياس واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير بالاعتماد على المقاييس الواردة في الدراسات السابقة مثل دراسة سمور (2013) ودراسة النتشة (2013) ودراسة الجعفري وداوود (2011)، وقسمت الاستبانة إلى ثلاثة محاور وهي: (واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة، الاشكاليات، مقترحات تطوير الحركة التجارية) وتضمّنت الاستبانة بصورتها النهائية (37) فقرة (الملحق 1)، ويتم الإجابة على فقرات الاستبانة عن طريق الاختيار على سلّم الاستجابة الذي يتبع الفقرة وفق تدريج ليكرت الخماسي، وهي كالآتي: بدرجة كبيرة جداً (5)، بدرجة كبيرة (4) بدرجة متوسطة (3) بدرجة متدنية (2)، بدرجة متدنية جداً (1).

صدق الاستبانة:

صدق المحكمين (الصدق الظاهري)

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس، قام الباحث بعرض المقياس بصورته الأولية على (5) محكمين من الأساتذة العاملين في الجامعات الفلسطينية من ذوي الاختصاص والخبرة (الملحق 2)، وذلك من أجل التوصل إلى الصدق الظاهري للمقياس، وبعد الأخذ بآراء المحكمين، تم تعديل وإعادة صياغة بعض الفقرات (مثل حذف الفقرة توسيع الطرق والممرات داخل أسواق البلدة القديمة) واستبدالها بفقرة (مراعاة توفر سلامة حركة المرور والمشاة والربط بين أسواق البلدة القديمة وخارجها) حتى ظهرت بصورتها النهائية (37) فقرة (الملحق 1).

صدق الاتساق الداخلي

تم التحقق من صدق المقياس من خلال عينة استطلاعية مكونة من 50 فرداً من المواطنين بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة، وذلك كما هو واضح في الجدول (3).

جدول (3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرقم	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	0.628**	0.00	.20	0.616**	0.000
.2	0.604**	0.00	.21	0.561**	0.000
.3	0.632**	0.000	.22	0.568**	0.000
.4	0.607**	0.000	.23	0.444**	0.000
.5	0.526**	0.000	.24	0.606**	0.000
.6	0.618**	0.000	.25	0.558**	0.000
.7	0.683**	0.000	.26	0.537**	0.000
.8	0.672**	0.000	.27	0.552**	0.000
.9	0.557**	0.000	.28	0.558**	0.000
.10	0.471**	0.000	.29	0.631**	0.000
.11	0.542**	0.000	.30	0.463**	0.000
.12	0.211**	0.008	.31	0.361**	0.000
.13	0.508**	0.000	.32	0.750**	0.001
.14	0.675**	0.000	.33	0.731**	0.002
.15	0.635**	0.000	.34	0.822**	0.000

الرقم	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرقم	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.16	0.446**	0.000	35	0.770**	0.001
.17	0.444**	0.000	36	0.472*	0.041
.18	0.399**	0.000	37	0.770**	0.001
.19	0.447**	0.000			

**** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائياً، مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين فقرات الاستبانة.

ثبات الاستبانة:

تمّ حساب الثبات من خلال معامل الثبات كرونباخ ألفا، كما هو موضح في الجدول (4).

جدول (4): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات استبانة الحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير

المتغير	عدد الفقرات	قيمة ألفا
واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة	13	0.834
الاشكاليات	12	0.815
مقترحات تطوير الحركة التجارية	12	0.837

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4) أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا للحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير كانت مناسبة، حيث تراوحت قيمة معامل

كرونباخ ألفا (0.815–0.837)، مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة يصلح للتطبيق وتحقيق أهداف الدراسة.

3.5 إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء الدراسة وفق عدد من المراحل، وهي كالآتي:

- إعداد استبانة الدراسة، وذلك بعد الاطلاع على عدد من الأدوات التي وردت في الدراسات السابقة مثل دراسة سمور (2013) ودراسة النتشة (2013) ودراسة الجعفري وداوود (2011).
- الحصول على موافقة أفراد العينة من أجل تطبيق الدراسة.
- جمع البيانات، حيث حرص الباحث على استرجاع جميع النسخ التي تمّ توزيعها، وبالتالي تمّ جمع (64) من التجار في البلدة القديمة في مدينة الخليل، و(72) من المواطنين في البلدة القديمة في مدينة الخليل.
- تمّ إجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لتحليل النتائج.

3.6 الأساليب الإحصائية

لتحليل بيانات الدراسة، تمّ استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية:

SPSS: Statistical Package for the Social Sciences, Version (25)

حيث تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص المجتمع الديموغرافية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي.
- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل الارتباط بيرسون لمعرفة صدق فقرات الاستبانة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق بين متوسطات المتغيرات المستقلة بثلاثة مستويات فأكثر.

مفتاح التصحيح لقراءة المتوسطات الحسابية لمقياسي متوسطات الحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير

جدول (5): مفتاح التصحيح لمقياس الحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير

المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الدرجة
1.80-1.00	%20 - %36	متدنية جداً
2.61-1.81	%36.1 - %52.2	متدنية
3.45-2.62	%52.3 - %69	متوسطة
4.23-3.45	%69.1 - %84.6	كبيرة
5.00-4.24	%84.7 - %100	كبيرة جداً

تمّ حساب طول الفترة في المتوسط الحسابي وفق المعادلة الآتية:

طول الفترة = (الحد الأقصى للاستجابة – الحد الأدنى للاستجابة) / 5

وبما أن المقياس كان وفق تدريج ليكرت الخماسي فإن:

طول الفترة = (5−1) / 5 = 4 / 5 = 0.80

وكذلك تمّ حساب النسبة المئوية وفق المعادلة الآتية:

النسبة المئوية = (الوسط الحسابي ÷ عدد البدائل) × 100%

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

1.4 تحليل نتائج الدراسة

1.1.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

2.1.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

1.4 تحليل نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي تمّ التوصل لها بعد إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

1.1.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

نتائج السؤال الأول: ما هو واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل؟

للإجابة على السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لقياس ما هو واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل، وذلك كما هو موضح في الجدول (6) والجدول (7).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لقياس واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار مرتبة حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
.1	إجراءات الاحتلال والمستوطنين حرمت أسواق البلدة القديمة من المتسوقين الأجانب	2.01	0.85	40.2	متدنية
.2	البضائع المعروضة في السوق تحقق رضا الزبون	2.01	0.93	40.2	متدنية
.3	جودة المنتجات عالية في سوق البلدة القديمة	1.95	0.88	39	متدنية
.4	يشكل الاتجار في السلع التراثية حصة كبيرة من	1.92	0.78	38.4	متدنية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
	التجارة في البلدة القديمة				
.5	انتشار المؤسسات التجارية خارج البلدة القديمة أدى إلى إضعاف التسوق في أسواق البلدة القديمة	1.91	0.83	38.2	متدنية
.6	هناك تنوع في الخدمات التجارية في البلدة القديمة	1.89	0.85	37.8	متدنية
.7	الأسواق ضيقة لا تصل المركبات إليها.	1.87	0.86	37.4	متدنية
.8	عدد المحال التجارية قليل مقارنة بالمناطق الأخرى في مدينة الخليل	1.84	0.78	36.8	متدنية
.9	عدد كبير من مواطني البلدة القديمة يتسوقون خارج البلدة القديمة	1.84	0.73	36.8	متدنية
.10	ضعف المنافسة التجارية بسبب ضعف القوة الشرائية	1.81	0.75	36.2	متدنية
.11	التسوق خلال فترة المساء صعب جداً.	1.78	0.78	35.6	متدنية جداً
.12	هناك تضافر في جهود التجار في رفع مستوى التجارة في تلك المنطقة	1.71	0.74	34.2	متدنية جداً
.13	تتميز الحركة التجارية بالضعف مقارنة بالمناطق الأخرى	1.21	0.41	24.2	متدنية جداً
الدرجة الكلية لواقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار		**1.82**	**0.34**	**36.4**	**متدنية**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6) أن واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار بدرجة متدنية، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لواقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار (36.4%).

يتضح من الجدول (6) أن أكثر الفقرات تأثيراً على واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار هي:

1. إجراءات الاحتلال والمستوطنين حرمت أسواق البلدة القديمة من المتسوقين الأجانب

2. البضائع المعروضة في السوق تحقق رضا الزبون

3. جودة المنتجات عالية في سوق البلدة القديمة

4. يشكل الاتجار في السلع التراثية حصة كبيرة من التجارة في البلدة القديمة

5. انتشار المؤسسات التجارية خارج البلدة القديمة أدى إلى إضعاف التسوق في أسواق البلدة القديمة

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لقياس واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين مرتبة حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
.1	انتشار المؤسسات التجارية خارج البلدة القديمة أدى إلى إضعاف التسوق في أسواق البلدة القديمة	2.04	0.89	40.8	متدنية
.2	ضعف المنافسة التجارية بسبب ضعف القوة الشرائية	2.04	0.97	40.8	متدنية
.3	جودة المنتجات عالية في سوق البلدة القديمة	2.02	0.91	40.4	متدنية
.4	عدد كبير من مواطني البلدة القديمة يتسوقون خارج البلدة القديمة	1.97	0.83	39.4	متدنية
.5	البضائع المعروضة في السوق تحقق رضا الزبون	1.97	0.88	39.4	متدنية
.6	يشكل الاتجار في السلع التراثية حصة كبيرة من التجارة في البلدة القديمة	1.93	0.82	38.6	متدنية
.7	الأسواق ضيقة لا تصل المركبات إليها.	1.91	0.87	38.2	متدنية
.8	إجراءات الاحتلال والمستوطنين حرمت أسواق البلدة القديمة من المتسوقين الأجانب	1.91	0.82	38.2	متدنية
.9	هناك تنوع في الخدمات التجارية في البلدة القديمة	1.84	0.78	36.8	متدنية
.10	عدد المحال التجارية قليل مقارنة بالمناطق الأخرى	1.81	0.72	36.2	متدنية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
	في مدينة الخليل				
.11	التسوق خلال فترة المساء صعب جداً.	1.77	0.81	35.4	متدنية جداً
.12	هناك تضافر في جهود التجار في رقع مستوى التجارة في تلك المنطقة	1.75	0.57	35	متدنية جداً
.13	تتميز الحركة التجارية بالضعف مقارنة بالمناطق الأخرى	1.36	0.53	27.2	متدنية جداً
الدرجة الكلية لواقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين		**1.87**	**0.39**	**37.4**	**متدنية**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7) أن واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين بدرجة متدنية، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لواقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين (37.4%).

يتضح من الجدول (7) أن أكثر الفقرات تأثيراً على واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين هي:

1. انتشار المؤسسات التجارية خارج البلدة القديمة أدى إلى إضعاف التسوق في أسواق البلدة القديمة
2. ضعف المنافسة التجارية بسبب ضعف القوة الشرائية
3. جودة المنتجات عالية في سوق البلدة القديمة
4. عدد كبير من مواطني البلدة القديمة يتسوقون خارج البلدة القديمة
5. البضائع المعروضة في السوق تحقق رضا الزبون

تبين من خلال المقابلات أن الحركة التجارية في البلدة القديمة تتميز بالضعف، كما أن هناك العديد من المحال التجارية مغلقة في البلدة القديمة كما ان مضايقات الاحتلال والمستوطنين والحواجز تحد من الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل، كما أن الاحتلال الاسرائيلي يعمل على التضييق على السواح مما يحد من حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة، كما أن امكانية التوسع في مجال التجارة صعب جداً لأن المكان محدود ويعمل الاحتلال على التضييق من هذه الحدود على التجار لذا نجد أن هناك ضعف شديد في الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل.

كما أضاف وزير الاقتصاد الفلسطيني من خلال مقابلته أن واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل تكون ضعيفة جداً في معظم أيام السنة، ولكن خلال شهر رمضان فإنها تنشط بشكل بدرجة عالية، حيث يمكن وصفها في تلك الفترة بأنها حركة تجارية قوية تتميز بها منطقة البلدة القديمة في شهر رمضان.

نتائج السؤال الثاني: ما هي الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل؟

للإجابة على السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي لقياس مستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل، وذلك كما هو موضح في الجدول (8) والجدول (9).

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار مرتبة حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
.1	الجهات الحكومية لا تعمل على مساندة التجار في البلدة القديمة	4.37	0.86	87.4	كبيرة جداً
.2	ارتفاع تكلفة نقل البضائع بسبب العوائق اللوجستية والحواجز العسكرية	4.29	0.72	85.8	كبيرة جداً
.3	لا يتوفر فيها الكثير من البضائع التي يحتاجها المواطنين	4.25	0.79	85	كبيرة جداً
.4	افتقار البلدة القديمة للخدمات اللوجستية المرتبطة بحركة المواطنين المستهلكين	4.23	0.79	84.6	كبيرة جداً
.5	الأسواق في البلدة القديمة لا تحقق طموحات المستهلكين	4.23	0.81	84.6	كبيرة
.6	صعوبة تخزين المواد التجارية في البلدة القديمة.	4.15	0.61	83	كبيرة
.7	الأساليب التسويقية تقليدية ولا يتم تحديثاً	4.14	0.73	82.8	كبيرة
.8	مضايقات الاحتلال المستمرة تضعف الحركة التجارية	4.14	0.83	82.8	كبيرة
.9	عدم توفر البيئة لمؤاتية لحركة التجارة والبضائع	4.11	0.85	82.2	كبيرة
.10	لا يوجد تخطيط امل للأسواق في البلدة القديمة	4.09	0.79	81.8	كبيرة
.11	المحال التجارية غير مؤهلة للحفاظ على البضاعة المستخدمة في التجارة	4.09	0.83	81.8	كبيرة
.12	الأسواق غير مؤهلة للعمل بشكل صحي وآمن.	3.82	0.96	76.4	كبيرة
الدرجة الكلية لمستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار		**4.19**	**0.39**	**83.8**	**كبيرة**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8) أن مستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لمستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار (83.8%).

يتضح من الجدول (8) أن أكثر الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار هي:

1. الجهات الحكومية لا تعمل على مساندة التجار في البلدة القديمة
2. ارتفاع تكلفة نقل البضائع بسبب العوائق اللوجستية والحواجز العسكرية
3. لا يتوفر فيها الكثير من البضائع التي يحتاجها المواطنين
4. افتقار البلدة القديمة للخدمات اللوجستية المرتبطة بحركة المواطنين المستهلكين
5. الأسواق في البلدة القديمة لا تحقق طموحات المستهلكين

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين مرتبة حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
.6	الجهات الحكومية لا تعمل على مساندة التجار في البلدة القديمة	4.38	0.77	87.6	كبيرة جداً
.7	صعوبة تخزين المواد التجارية في البلدة القديمة.	4.26	0.81	85.2	كبيرة جداً
.8	الأسواق في البلدة القديمة لا تحقق طموحات المستهلكين	4.26	0.76	85.2	كبيرة جداً
.9	الأسواق غير مؤهلة للعمل بشكل صحي وآمن.	4.25	0.72	85	كبيرة جداً
.10	افتقار البلدة القديمة للخدمات اللوجستية المرتبطة بحركة المواطنين المستهلكين	4.22	0.77	84.4	كبيرة
.11	ارتفاع تكلفة نقل البضائع بسبب العوائق اللوجستية والحواجز العسكرية	4.19	0.64	83.8	كبيرة
.12	لا يوجد تخطيط امل للأسواق في البلدة القديمة	4.15	0.62	83	كبيرة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
.13	المحال التجارية غير مؤهلة للحفاظ على البضاعة المستخدمة في التجارة	4.15	0.76	83	كبيرة
.14	لا يتوفر فيها الكثير من البضائع التي يحتاجها المواطنين	4.12	0.83	82.4	كبيرة
.15	مضايقات الاحتلال المستمرة تضعف الحركة التجارية	4.06	0.82	81.2	كبيرة
.16	عدم توفر البيئة لمؤاتية لحركة التجارة والبضائع	4.05	0.74	81	كبيرة
.17	الأساليب التسويقية تقليدية ولا يتم تحديثاً	4.01	0.82	80.2	كبيرة
الدرجة الكلية لمستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين		**4.17**	**0.33**	**83.4**	**كبيرة**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (9) أن مستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لمستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين (83.4%).

يتضح من الجدول (9) أن أكثر الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين هي:

1. الجهات الحكومية لا تعمل على مساندة التجار في البلدة القديمة
2. صعوبة تخزين المواد التجارية في البلدة القديمة.
3. الأسواق في البلدة القديمة لا تحقق طموحات المستهلكين
4. الأسواق غير مؤهلة للعمل بشكل صحي وآمن.

5. افتقار البلدة القديمة للخدمات اللوجستية المرتبطة بحركة المواطنين المستهلكين

أظهرت نتائج المقابلات أن هناك العديد من الاشكاليات تحد من الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل، تمثلت في ضعف الاستثمار، وقرصنة السواح من قبل الدليل السياحي، والحركة السكانية ضعيفة جداً بسبب إجراءات الاحتلال التي تهدف إلى الحد من حركة المواطنين في منطقة البلدة القديمة، وتتمثل هذه الإجراءات بالتنكيل بالمواطنين والتفتيش ممارسات الاحتلال في بعض الأحيان للعنف من خلال ضرب الغاز المسيل للدموع أو الرصاص المطاطي، وكذلك التضييق على التجار من خلال عدم السماح لهم بفتح المحال التجارية طيلة الأوقات كما أن المنطقة تمر في بعض الفترات في منع للتجوال، كما أن الطرق المؤدية إلى البلدة القديمة ضيقة مما يحد من حركة المواطنين القادمين للتسوق في البلدة القديمة، بحيث لا يوجد موقف لسيارات المواطنين الوافدين إلى البلدة القديمة، كما أن اقتصار التجار على أنواع محددة من السلع حيث لا تتوفر جميع السلع للمواطنين في أسواق البلدة القديمة، ونجد أن الاهتمام الأكثر في هذه الأسواق يكون بالسلع السياحية.

كما أضاف وزير الاقتصاد الفلسطيني من خلال مقابلته أن الاحتلال والمستوطنين يضيقون على المواطنين في البلدة القديمة في مدينة الخليل، مما يسبب ضعف في الحركة التجارية، كما أن هناك نقص في بعض السلع لدى تجار البلدة القديمة.

نتائج السؤال الثالث: ما هي السبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل؟

للإجابة على السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي لقياس سبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل، وذلك كما هو موضح في الجدول (10) والجدول (11).

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار مرتبة حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
.1	تقسيم السوق إلى فئات مواد تموينين، لحوم، ذهب ...إلخ	4.51	0.68	90.2	كبيرة جداً
.2	جعل الأسواق البلدة القديمة سوق حرة خالي من الضرائب مع وجود ضوابط	4.46	0.73	89.2	كبيرة جداً
.3	مراعاة عوامل السلامة والأمان بعد تحديد كل المخاطر وإزالتها	4.43	0.68	88.6	كبيرة جداً
.4	تخصيص يوم محدد في الاسبوع لسوق الالكترونيات على سبيل المثال Good friday	4.39	0.74	87.8	كبيرة جداً
.5	تشجيع الصناعات الحرفية التي تجذب المتسوقين	4.39	0.81	87.8	كبيرة جداً
.6	الحفاظ على الميزة التراثية للبدة القديمة وجعلها مسرحاً اجتماعياً ومتحفاً فنياً	4.35	0.78	87	كبيرة جداً
.7	دعم قطاع الجامعات من خلال إعطاء مساقات إجبارية في البلدة القديمة	4.34	0.73	86.8	كبيرة جداً
.8	مراعاة توفر سلامة حركة المرور والمشاة والربط بين أسواق البلدة القديمة وخارجها	4.32	0.75	86.4	كبيرة جداً
.9	دعم إعلامي وعمل إعلانات ممولة لتشجيع الحركة	4.31	0.75	86.2	كبيرة جداً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
	التجارية في البلدة القديمة				
.10	دراسة وبلورة تصور استراتيجي للمنطقة بما يحسن الوضع التجاري الراهن	4.29	0.71	85.8	كبيرة جداً
.11	توخي أن يشمل المشهد العمراني على العناصر الجاذبة مثل ساعة كبيرة، برج، نافورة.....	4.26	0.73	85.2	كبيرة جداً
.12	ترميم المباني الآيلة للسقوط	4.26	0.73	85.2	كبيرة جداً
الدرجة الكلية لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار		**4.36**	**0.32**	**87.2**	**كبيرة جداً**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10) أن سبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار جاءت بدرجة كبيرة جداً، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار (60%).

يتضح من الجدول (10) أن أكثر السبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار هي:

1. تقسيم السوق إلى فئات مواد تموينين، لحوم، ذهب ...إلخ
2. جعل أسواق البلدة القديمة سوق حرة خالي من الضرائب مع وجود ضوابط
3. مراعاة عوامل السلامة والأمان بعد تحديد كل المخاطر وإزالتها
4. تخصيص يوم محدد في الاسبوع لسوق الالكترونيات على سبيل المثال Good friday
5. تشجيع الصناعات الحرفية التي تجذب المتسوقين

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين مرتبة حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
.1	جعل الأسواق البلدة القديمة سوق حرة خالي من الضرائب مع وجود ضوابط	4.75	0.49	95	كبيرة جداً
.2	الحفاظ على الميزة التراثية للبدة القديمة وجعلها مسرحاً اجتماعياً ومتحفاً فنياً	4.51	0.67	90.2	كبيرة جداً
.3	ترميم المباني الآيلة للسقوط	4.51	0.67	90.2	كبيرة جداً
.4	تقسيم السوق إلى فئات مواد تموينين، لحوم، ذهب ...إلخ	4.47	0.75	89.4	كبيرة جداً
.5	تخصيص يوم محدد في الاسبوع لسوق الالكترونيات على سبيل المثال Good friday	4.44	0.71	88.8	كبيرة جداً
.6	مراعاة عوامل السلامة والأمان بعد تحديد كل المخاطر وإزالتها	4.43	0.72	88.6	كبيرة جداً
.7	تشجيع الصناعات الحرفية التي تجذب المتسوقين	4.41	0.81	88.2	كبيرة جداً
.8	دعم إعلامي وعمل إعلانات ممولة لتشجيع الحركة التجارية في البلدة القديمة	4.34	0.67	86.8	كبيرة جداً
.9	مراعاة توفر سلامة حركة المرور والمشاة والربط بين أسواق البلدة القديمة وخارجها	4.34	0.77	86.8	كبيرة جداً
.10	دعم قطاع الجامعات من خلال إعطاء مساقات إجبارية في البلدة القديمة	4.26	0.71	85.2	كبيرة جداً
.11	دراسة وبلورة تصور استراتيجي للمنطقة بما يحسن الوضع التجاري الراهن	4.23	0.61	84.6	كبيرة
.12	توخي أن يشمل المشهد العمراني على العناصر الجاذبة مثل ساعة كبيرة، برج، نافورة.....	4.03	0.74	80.6	كبيرة
الدرجة الكلية لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين		**4.41**	**0.35**	**88.2**	**كبيرة جداً**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (11) أن سبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين جاءت بدرجة كبيرة جداً، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين (88.2%).

يتضح من الجدول (11) أن أكثر السبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين هي:

1. جعل الأسواق البلدة القديمة سوق حرة خالي من الضرائب مع وجود ضوابط
2. الحفاظ على الميزة التراثية للبدة القديمة وجعلها مسرحاً اجتماعياً ومتحفاً فنياً
3. ترميم المباني الآيلة للسقوط
4. تقسيم السوق إلى فئات مواد تموينين، لحوم، ذهب ...إلخ
5. تخصيص يوم محدد في الاسبوع لسوق الالكترونيات على سبيل المثال Good friday

تبين من خلال المقابلات أن هناك فرص من أجل تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل تمثلت في فتح أسواق استهلاكية في البلدة القديمة من أجل توفير جميع مستلزمات المواطنين بحيث يكون هذا السوق مدعوم اقتصادياً من الجهات الحكومية بحيث يتم اعفاء جميع السلع في السوق من الضرائب، أن يعمل التجار على فتح المحال التجارية المغلقة بحيث يكون هناك تنوع في السلع التي يتم بيعها في البلدة القديمة في مدينة الخليل، أن يتم عمل مشاريع تجارية

مدعومة من قبل مؤسسات المجتمع المحلي بحيث يرافق هذه المشاريع تطوير أعمال حضارية جميلة تجذب المستهلكين إلى البلدية القديمة في رحلات سياحية تسوقية بحيث يقضي المواطن فترة من الزمن مع عائلته في رحلة تسوقية شيقة، كما ان تعمل الشركات الوطنية على فتح فروع مركزية لها في البلدة القديمة بدون أرباح من أجل تنشيط الحركة التجارية في البلدة القديمة، وعمل مقاهي وحدائق في البلدة القديمة على مستوى عالي من جودة الخدمة بحيث تتمتع بدرجة عالية من الثقة من قبل الزبائن وتلبي جميع احتياجات المواطنين.

كما اقتر وزير الاقتصاد الفلسطيني من خلال مقابلته من أجل تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل أن يتم عمل حملات استقطاب للتجارة في البلدة القديمة مثل حملات المسجد الابراهيمي، وفضح ممارسات الاحتلال والضغط عليهم، وفي نهاية القابلة دعا المواطنين والتجار إلى الصمود في البلدة القديمة.

2.1.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية.

تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) والدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية والجدول (12) يبين ذلك:

جدول (12): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية

	المتغيرات		قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
من وجهة نظر التجار	حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة	الإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية	-0.378	0.002
من وجهة نظر المواطنين	حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة	الإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية	-0.325	0.005

يلاحظ من الجدول (12) أن معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.378−)، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.002) وهي قيمة دالة إحصائياً، وعليه فإن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر التجار، أي كلما زادت حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة كلما قلت الإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر التجار.

ويلاحظ من الجدول (12) أن معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.325−)، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.005) وهي قيمة دالة إحصائياً، وعليه فإن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر المواطنين، أي كلما زادت حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة كلما قلت الإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر المواطنين.

نتائج الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير.

تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) والدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير والجدول (13) يبين ذلك:

جدول (13): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير

	المتغيرات		قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
من وجهة نظر التجار	حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة	مقترحات التطوير	-0.255	0.042
من وجهة نظر المواطنين	حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة	مقترحات التطوير	-0.222	0.060

يلاحظ من الجدول (13) أن معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.255−)، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.042) وهي قيمة دالة إحصائياً، وعليه فإن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر التجار، أي كلما زادت حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة كلما قلت مقترحات التطوير من وجهة نظر التجار.

ويلاحظ من الجدول (13) أن معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.222−)، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.060) وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وعليه فإنه هناك لا توجد علاقة بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر المواطنين.

نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير.

تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) والدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير والجدول (14) يبين ذلك:

جدول (14): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير

	المتغيرات		قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
من وجهة نظر التجار	إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة	مقترحات التطوير	0.413	0.001
من وجهة نظر المواطنين	إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة	مقترحات التطوير	0.191	0.108

يلاحظ من الجدول (14) أن معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.413)، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.001) وهي قيمة دالة إحصائياً، وعليه فإن هناك علاقة ايجابية متوسطة بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر التجار، أي كلما زادت إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة زادت مقترحات التطوير من وجهة نظر التجار.

ويلاحظ من الجدول (14) أن معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلية (0.191)، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.108) وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وعليه فإنه لا توجد علاقة بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر المواطنين

نتائج الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى إلى المغيرات التالية (المستوى التعليمي، الخبرة العملية في مجال العمل، حجم رأس المال)

أولاً: المستوى التعليمي

أ) للتاجر

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للتاجر، وذلك كما هو موضح في الجداول (15)

جدول (15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للتاجر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة	بين المجموعات	0.111	2	0.055	0.458	0.635
	داخل المجموعات	7.366	61	0.121		

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
	المجموع	7.476	63	-----		
الاشكاليات	**بين المجموعات**	0.039	2	0.020	0.121	0.886
	داخل المجموعات	9.862	61	0.162		
	المجموع	9.901	63	-----		
مقترحات تطوير الحركة التجارية	**بين المجموعات**	0.034	2	0.017	0.158	0.854
	داخل المجموعات	6.598	61	0.108		
	المجموع	6.632	63	-----		

يتضح من الجداول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للتاجر، حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، وهي غير دالة إحصائياً لجميع أبعاد الحركة التجارية في البلدة القديمة.

ب) للمواطن

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمواطن، وذلك كما هو موضح في الجداول (16)

جدول (16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمواطن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة	بين المجموعات	0.159	2	0.079	0.496	0.611
	داخل المجموعات	11.060	69	0.160		
	المجموع	11.219	71	-----		
الاشكاليات	بين المجموعات	0.012	2	0.006	0.053	0.948
	داخل المجموعات	8.033	69	0.166		
	المجموع	8.046	71	-----		
مقترحات تطوير الحركة التجارية	بين المجموعات	0.440	2	0.220	1.778	0.177
	داخل المجموعات	8.539	69	0.124		
	المجموع	8.979	71	-----		

يتضح من الجداول (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمواطن، حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، وهي غير دالة إحصائياً لجميع أبعاد الحركة التجارية في البلدة القديمة.

ثانياً: الخبرة العملية في مجال العمل

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير الخبرة العملية في مجال العمل، وذلك كما هو موضح في الجداول (17)

جدول (17): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير الخبرة العملية في مجال العمل

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة	بين المجموعات	0.279	4	0.070	0.571	0.685
	داخل المجموعات	7.198	59	0.122		
	المجموع	7.476	63	-----		
الاشكاليات	بين المجموعات	0.448	4	0.112	0.698	0.596
	داخل المجموعات	9.454	59	0.160		
	المجموع	9.901	63	-----		
مقترحات تطوير الحركة التجارية	بين المجموعات	0.272	4	0.068	0.630	0.643
	داخل المجموعات	6.360	59	0.108		
	المجموع	6.632	63	-----		

يتضح من الجداول (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير الخبرة العملية في مجال العمل، حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، وهي غير دالة إحصائياً لجميع أبعاد الحركة التجارية في البلدة القديمة.

ثالثاً: حجم رأس المال

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير حجم رأس المال، وذلك كما هو موضح في الجداول (18)

جدول (18): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير حجم رأس المال

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة	بين المجموعات	0.082	2	0.041	0.337	0.715
	داخل المجموعات	7.395	61	0.121		
	المجموع	7.476	63	-----		
الاشكاليات	بين المجموعات	0.286	2	0.143	0.907	0.409
	داخل المجموعات	9.615	61	0.158		

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
	المجموع	9.901	63	-----		
مقترحات تطوير الحركة التجارية	**بين المجموعات**	0.104	2	0.052	0.484	0.619
	داخل المجموعات	6.528	61	0.107		
	المجموع	6.632	63	-----		

يتضح من الجداول (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير حجم رأس المال، حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، وهي غير دالة إحصائياً لجميع أبعاد الحركة التجارية في البلدة القديمة.

الفصل الخامس

ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1.5 تمهيد

2.5 ملخص النتائج

3.5 الاستنتاجات

3.5 التوصيات

الفصل الخامس

ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1.5 تمهيد

تضمن هذا الفصل ملخص لنتائج الدراسة، والاستنتاجات والتوصيات التي تتمحور حول الحركة التجارية في البلدة القديمة الإشكاليات ومقترحات التطوير

2.5 ملخص النتائج:

- أن واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار بدرجة متدنية، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لواقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار (36.4%)، كما أن واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين بدرجة متدنية، أيضاً في حين بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لواقع الحركة أن مستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لمستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار (83.8%)، كما أن مستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لمستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين (83.4%).

- أن سبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار جاءت بدرجة كبيرة جداً، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار (60%)، وأن سبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين جاءت بدرجة كبيرة جداً، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين (88.2%).

- هناك علاقة سلبية ضعيفة بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر التجار، أي كلما زادت حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة كلما قلت الإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر التجار.

- هناك علاقة سلبية ضعيفة بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر المواطنين، أي كلما زادت حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة كلما قلت الإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية من وجهة نظر المواطنين.

- هناك علاقة سلبية ضعيفة بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر التجار، أي كلما زادت حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة كلما قلت مقترحات التطوير من وجهة نظر التجار.

- لا توجد علاقة بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر المواطنين.

- هناك علاقة ايجابية متوسطة بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر التجار، أي كلما زادت إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة زادت مقترحات التطوير من وجهة نظر التجار.

- لا توجد علاقة بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير من وجهة نظر المواطنين.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى إلى المغيرات التالية (المستوى التعليمي، الخبرة العملية في مجال العمل، حجم رأس المال)

3.5 الاستنتاجات:

يرى الباحث أن الحركة التجارية في البلدة القديمة تتميز بالضعف وذلك بسبب إجراءات الاحتلال والمستوطنين التي حرمت أسواق البلدة القديمة من السواح، كما أن البضائع المعروضة تقتصر على السلع التراثية في أغلب الأحيان مما يجعل أن التسوق في البلدة القديمة في مدينة الخليل مقتصر على فئة معينة من المستهلكين.

كما أن قلة انتشار المؤسسات التجارية في البلدة القديمة يعمل على إضعاف التسوق فيها مقابل أن هناك انتشار واسع لهذه المؤسسات في المناطق الأخرى خارج البلدة القديمة.

وبسبب ضعف القوة الشرائية في البلدة القديمة ظهر هناك ضعف في المنافسة بين التجار، مما أدى لعدم وجود العروض التجارية التي تتميز بالجودة والثقة من قبل المستهلكين في المقابل نجد أن هناك طلب عالي وقوة شرائية منافسة قوية بين التجار خارج البلدة القديمة مما انعكس ذلك على الواقع الحالي للحركة التجارية في البلدة القديمة.

ويرى الباحث ان الاشكاليات التي تعاني منها الحركة التجارية في البلدة القدية تمثلت في التقصير الحكومي في مساندة التجار بحيث نجد أن التجار في البلدة القديمة يعانون من زيادة تكلفة المنتج لديهم نظراً لارتفاع نقل البضائع بسبب الطرق الضيقة وعدم وجود أماكن لوقوف السيارات، مما أدى إلى نقص في البضائع والاحتياجات التي تلبي رغبات الزبائن الوافدين إلى البلدة القديمة، كما أنه لا يوجد تنظيم لحركة المواطنين في البلدة القديمة حيث يبذل المتسوق في البلدة القديمة الجهد والوقت أكثر مما لو كان يريد التسوق من مكان آخر.

كما تتميز المحال التجارية في البلدة القديمة بالضيق مما يحد من كمية البضائع المعروضة في السوق وتنوعها، كما أن هناك صعوبة في تخزين العديد من المواد في أسواق البلدة القديمة بسبب ضيق المكان وعدم توفر بيئة صحية داخل المحال التجارية؛ فالمحال غير مؤهلة بشكل صحي آمن.

يرى الباحث أن هناك امكانية تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل تمثلت في تقسيم سوق البلدة القديمة إلى فئات بحسب نوعية المواد التي يتم بيعها للمستهلكين، جعل الأسواق البلدة القديمة سوق حرة خالي من الضرائب، تطوير وتأهيل المحال التجارية بحيث تكون آمنة تتمتع في بيئة صحية تلبي احتياجات المستهلكين، وأن يتم تخصيص يوم محدد في الأسبوع لبيع

الإلكترونيات بحيث تكون أسعارها خالية من الضرائب، وأن يتم فتح أسواق استهلاكية في البلدة القديمة من أجل توفير جميع مستلزمات المواطنين بحيث يكون هذا السوق مدعوم اقتصادياً من الجهات الحكومية، أن يعمل التجار على فتح المحال التجارية المغلقة بحيث يكون هناك تنوع في السلع، أن يتم عمل مشاريع تجارية مدعومة من قبل مؤسسات المجتمع المحلي وان تعمل الشركات الوطنية على فتح فروع مركزية لها في البلدة القديمة بدون أرباح من أجل تنشيط الحركة التجارية في البلدة القديمة.

3.5 التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث:

1. العمل على كل ممكن أن يقلل من الإشكاليات المتعلقة بتسوق المواطنين من البلدة القديمة من أجل زيادة الحركة التجارية

أ- اعتبار أسواق البلدة القديمة سوقاً حرة خالٍ من الضرائب مع وجود ضوابط.

ب- أن يعمل التجار بدعم من الجهات المختصة على مراعاة عوامل السلامة والأمان وهذا يتطلب تشخيص المخاطر والعمل على إزالتها بما في ذلك ترميم المباني الآيلة للسقوط.

ت- أن تعمل الغرفة التجارية على تخصيص يوم محدد في الاسبوع لسوق الالكترونيات على سبيل المثال Good friday.

ث- أن تعمل وزارة الاقتصادي على تشجيع الصناعات الحرفية التي تجذب المتسوقين من خلال الترويج لتلك الصناعات والمشاركة فيها من خلال المؤتمرات العالمية والعربية والمحلية.

2. تنوع الأسواق المؤثرة في البدة القديمة.

3. خلق بيئة استثمارية صديقة ومساندة للاستثمار في البلدة القديمة من حيث التسهيلات المقدمة للتجار.

أ- دعم فرص جديدة للاستثمار من خلال فتح أسواق استهلاكية في البلدة القديمة يلبي احتياجات المستهلكين مدعومة من قبل مؤسسات المجتمع المحلي بحيث يرافق هذه المشاريع تطوير أعمال حضارية جميلة تجذب المستهلكين مثل الحدائق والمقاهي.

ب- ان تعمل الشركات الوطنية على فتح فروع مركزية لها في البلدة القديمة بدون أرباح من أجل تنشيط الحركة التجارية في البلدة القديمة.

ت- أن تعمل الجهات المختصة على الحد من قرصنة السواح القادمين إلى البلدة القديمة عن طريق إغلاق محلات التسوق التراثية التي تعمل على مدخل المدينة.

4. تعزيز ثقافة المواطن وذلك لتشجيع إحياء أسواق البلدة القديمة وفضح ممارسات الاحتلال في البلدة القديمة في مدينة الخليل من خلال المشاركات في المحافل الدولية والمؤتمرات العلمية.

المراجع:

أبو جامع، جابر. (2005). أداء التجارة الفلسطينية الخارجية المنظورة مقارنة بكل من مصر والأردن وسوريا للفترة 1968–2000، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص59–75.

أبو غالي، سمر. (2013). **استراتيجيات التطوير الحضري لمراكز المدن (مركز مدينة رفح كحالة دراسية)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

الأرزة، أمايا وآخرون. (2017). **التهجير القصري للسكان دراسة حالة: البلدة القديمة في مدينة الخليل**، المركز الفلسطيني لمصادرة حقوق المواطنة واللاجئين، رام الله.

الأمم المتحدة. (2011). تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، https://www.ochaopt.org/sites/default

بتسيلم. (2016). **السياسة الإسرائيلية في مدينة الخليل كوسيلة لنقل سكانها الفلسطينيين قسريًا**، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، القدس.

بكدار. (2008). **البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية**، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، رام الله.

جاسم، رنا. (2010). البنية التجارية لمدينة النجف الأشرف القديمة، **مجلة البحوث الجغرافية**، جامعة الكوفة، العدد الثاني عشر، ص407–435.

الجعفري، محمود وداوود، يوسف. (2011). **إعادة بناء قطاع التجارة الخارجية لتحقيق الانتعاش وتكوين الدول الفلسطينية**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف.

حرب، جهاد ولحلوح، علاء. (2017). **اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين "منطقة اتش 2 في مدينة الخليل نموذجاً**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله.

حلس، رائد. (2019). **سياسات لانفكاك الاقتصاد الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.

حماد، عبد القادر والقيسي، نسرين. (2019). مدينة الخليل وإمكانية النهوض بالسياحة الدينية فيها، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد1، ص172-220.

زروق، جمال. (2002). **واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

زعرب، عبد المعطي. (2005).س **التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية**، وزارة الاقتصاد الفلسطينية، رام الله.

سمور، ابراهيم. (2013). **أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني: دراسة حالة القطاع الصناعي**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية.

العجلة، مازن. (2014). **السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية**، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله.

عوض، جهاد. (2008). تجربة الحفاظ على التراث المعماري في فلسطين، مجلة العلوم والتكنولوجيا، المجلد 13، العدد 1، ص19-42.

العويوي، سوزان والقواسمي، فراس. (2018). **الاستيطان الإسرائيلي في محافظة الخليل بين الماضي والحاضر**، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول.

غضبان، فؤاد. (2016). تحليل الارتباط المكاني لتوزيع الأنشطة التجارية بالمدن الجزائرية الكبرى دراسة تطبيقية على مدينة عنابة، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 9، العدد2، ص271-286.

القواسمي، خالد وجحشن، توفيق. (1999). **آلية حل الإشكالية القانونية في إعمال البلدة القديمة بالخليل دراسة خاصة**، ورشة عمل بعنوان الإطار القانوني لحماية التراث الثقافي، جامعة بيرزيت.

لجنة إعمار الخليل. (2009). **التقرير السنوي**، الخليل، فلسطين.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الأسكو".(2009). **تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الأسكوا**، منظمة الأمم المتحدة، نيويوك.

النتشة، آمنة. (2013). **سبل زيادة حجم وتنويع الصادرات الفلسطينية المباشرة وتقليص الاعتماد على الواردات المعاد تصديرها من إسرائيل**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت.

وزارة الاقتصاد الفلسطينية. (2014). **التقرير السنوي**، https://www.paltrade.org

المقابلات:

1. خالد العسيلي، وزير الاقتصاد الفلسطيني.
2. المهندس يوسف الجعبري، نائب رئيس بلدية الخليل.
3. د. رفيق الجعبري، مدير مكتب المحافظة في البلدة القديمة.
4. وسيم عز الدين الجعبري، عضو في نقابة تجارة المواد الغذائية.
5. العقيد ماهر أبو الحلاوة، أحد المسؤولين الأمنيين في محافظة الخليل.
6. عماد حمدان، مدير لجنة الإعمار في البلدة القديمة.
7. ثائر رشاد الزغير، مدير ملف البلدة القديمة في الغرفة التجارية.

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

استبانة بعنوان

" الحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير"

تحية طيبة وبعد ...

بين أيديكم استبانة تتعلق بدراسة حول **(الحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير)**، حيث سيتم تقديم هذه الدراسة كمتطلب لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل.

أرجو التفضل بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة. بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي تناسب رأيك، علماً بأن البيانات والمعلومات التي سيتم جمعها ستستخدم للأغراض العلمية فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

القسم الأول: البيانات الشخصية:

المستوى التعليمي:

أ. ماجستير فأعلى ب- بكالوريوس ج- دبلوم فاقل

الخبرة العملية في مجال العمل:

أ- أقل من (5 سنوات) ب- بين (5- 9) ج- بين (10- 14)

د- بين (15- 19) هـ- أكثر من 19 سنة

حجم رأس المال : .....

القسم الثاني : فقرات الاستبانة . نرجو منك قراءة الفقرات الاتية بعناية والإجابة عليها بوضع إشارة(x) في المكان الذي يناسب رأيك.

	الفقرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة متدنية	بدرجة متدنية جداً
واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة						
.1	تتميز الحركة التجارية بالضعف مقارنة بالمناطق الأخرى					
.2	هناك تضافر في جهود التجار في رقع مستوى التجارة في تلك المنطقة					
.3	هناك تنوع في الخدمات التجارية في البلدة القديمة					
.4	عدد المحال التجارية قليل مقارنة بالمناطق الأخرى في مدينة الخليل					
.5	يشكل الاتجار في السلع التراثية حصة كبيرة من التجارة في البلدة القديمة					
.6	التسوق خلال فترة المساء صعب جداً.					
.7	الأسواق ضيقة لا تصل المركبات إليها.					
.8	إجراءات الاحتلال والمستوطنين حرمت أسواق البلدة القديمة من المتسوقين الأجانب					
.9	انتشار المؤسسات التجارية خارج البلدة القديمة أدى إلى إضعاف التسوق في أسواق البلدة القديمة					
.10	عدد كبير من مواطني البلدة القديمة يتسوقون خارج البلدة القديمة					
.11	ضعف المنافسة التجارية بسبب ضعف القوة الشرائية					
.12	البضائع المعروضة في السوق تحقق رضا الزبون					
.13	جودة المنتجات عالية في سوق البلدة القديمة					
غير ذلك، وضح:						

الاشكاليات						
.14	صعوبة تخزين المواد التجارية في البلدة القديمة.					
.15	ارتفاع تكلفة نقل البضائع بسبب العوائق اللوجستية والحواجز العسكرية					
.16	لا يوجد تخطيط امل للأسواق في البلدة القديمة					
.17	المحال التجارية غير مؤهلة للحفاظ على البضاعة المستخدمة في التجارة					
.18	افتقار البلدة القديمة للخدمات اللوجستية المرتبطة بحركة المواطنين المستهلكين					
.19	الأساليب التسويقية تقليدية ولا يتم تحديثاً					
.20	مضايقات الاحتلال المستمرة تضعف الحركة التجارية					
.21	عدم توفر البيئة لمؤاتية لحركة التجارة والبضائع					
.22	الأسواق غير مؤهلة للعمل بشكل صحي وآمن.					
.23	الجهات الحكومية لا تعمل على مساندة التجار في البلدة القديمة					
.24	لا يتوفر فيها الكثير من البضائع التي يحتاجها المواطنين					
.25	الأسواق في البلدة القديمة لا تحقق طموحات المستهلكين					
غير ذلك، وضح:						
مقترحات تطوير الحركة التجارية						
.26	جعل الأسواق البلدة القديمة سوق حرة خالي من الضرائب مع وجود ضوابط					
.27	تقسيم السوق إلى فئات مواد تموينين، لحوم، ذهب ...إلخ					
.28	تخصيص يوم محدد في الاسبوع لسوق الالكترونيات على سبيل المثال Good friday					

29.	دعم قطاع الجامعات من خلال إعطاء مساقات إجبارية في البلدة القديمة					
30.	دعم إعلامي وعمل إعلانات ممولة لتشجيع الحركة التجارية في البلدة القديمة					
31.	دراسة وبلورة تصور استراتيجي للمنطقة بما يحسن الوضع التجاري الراهن					
32.	توخي أن يشمل المشهد العمراني على العناصر الجاذبة مثل ساعة كبيرة، برج، نافورة.....					
33.	مراعاة توفر سلامة حركة المرور والمشاة والربط بين أسواق البلدة القديمة وخارجها					
34.	الحفاظ على الميزة التراثية للبدة القديمة وجعلها مسرحاً اجتماعياً ومتحفاً فنياً					
35.	مراعاة عوامل السلامة والأمان بعد تحديد كل المخاطر وإزالتها					
36.	ترميم المباني الآيلة للسقوط					
37.	تشجيع الصناعات الحرفية التي تجذب المتسوقين					
غير ذلك، وضح:						

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطالب

كريم الجعبري

إشراف

د. تيسير عمرو

ملحق (2)

أسماء المحكمين	المسمى الوظيفي/مكان العمل
1. د. سمير أبو زنيد.	عميد كلية التمويل والإدارة/جامعة الخليل
2. أ. هبة عمرو.	محاضرة في جامعة القدس المفتوحة/الخليل
3. أ. عبد الرحمن القصراوي.	محاضر في جامعة القدس المفتوحة/الخليل
4. أ. عاصم أبو اسنينة.	محاضر في جامعة الخليل /الخليل
5. أ. نبيل صبيح.	محلل إحصائي/الخليل

فهرس الجداول

الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
.1	الخصائص الديموغرافية لعينة التجار	33
.2	الخصائص الديموغرافية لعينة المواطنين	34
.3	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة	36
.4	نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات استبانة الحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير	37
.5	مفتاح التصحيح لمقياس الحركة التجارية في البلدة القديمة بالخليل الإشكاليات ومقترحات التطوير	39
.6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لقياس واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار مرتبة حسب الأهمية	42
.7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لقياس واقع الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين مرتبة حسب الأهمية	44
.8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمستوى	47

	الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار مرتبة حسب الأهمية	
.9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمستوى الإشكاليات التي تواجهها الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين مرتبة حسب الأهمية	48
.10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر التجار مرتبة حسب الأهمية	51
.11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لسبل ومقترحات تطوير الحركة التجارية في البلدة القديمة في مدينة الخليل من وجهة نظر المواطنين مرتبة حسب الأهمية	53
.12	معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين حجم الحركة التجارية في البلدة القديمة والإشكاليات التي تعاني منها هذه الحركة التجارية	56
.13	معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين حجم وطبيعة الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير	57
.14	معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية للعلاقة بين إشكاليات الحركة التجارية في البلدة القديمة ومقترحات التطوير	58
.15	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم	59

	المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للتاجر	
.16	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للمواطن	61
.17	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير الخبرة العملية في مجال العمل	62
.18	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتقييم المبحوثين للحركة التجارية في البلدة القديمة تعزى لمتغير حجم رأس المال	63

المحتويات

الإهداء..... أ
شكر وتقدير .....ب
ملخص الدراسة..... ج
Abstract ..... هـ
الفصل الأول 1
الإطار العام للدراسة 1
1.1 المقدمة 2
2.1 مشكلة الدراسة 4
3.1 أهداف الدراسة 5
4.1 أسئلة الدراسة 5
5.1 فرضيات الدراسة 6
6.1 أهمية الدراسة 6
7.1 مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية 8
8.1 حدود الدراسة 8
9.1 نموذج الدراسة 9
10.1 هيكلية الدراسة.....10
الفصل الثاني.....12
الإطار النظري والدراسات السابقة 12
1.2 المدخل النظري 13
1.1.2 التخطيط الاستراتيجي للسياسات التجارية 15
2.1.2 مدينة الخليل: 18
3.1.2 إضاءات على تجربة الخليل.....20
2.2 الدراسات السابقة 23
3.2 التعليق على الدراسات السابقة: 29
الفصل الثالث 31

الطريقة والإجراءات 31
3.1 منهج الدراسة 32
3.2 مجتمع الدراسة 32
3.3 عينة الدراسة 33
4.3 أدوات الدراسة: 34
3.5 إجراءات الدراسة 38
3.6 الأساليب الإحصائية 38
الفصل الرابع 41
تحليل نتائج الدراسة 41
1.4 تحليل نتائج الدراسة 42
1.1.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة 42
2.1.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة 55
الفصل الخامس 65
ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات 65
1.5 تمهيد 66
2.5 ملخص النتائج 66
3.5 الاستنتاجات 68
3.5 التوصيات 70
المراجع 72
الملاحق 76